

نظرية التعليل في النحو العربي عند ابن جنّي من خلال كتابه "الخصائص"

أ. سليم عواريب
جامعة قاصدي
مرباح. ورقلة

مما لا مريّة فيه أنّ التعليل نشأ فنياً مع بداية التقعيد اللغوي، وزامن ظهوره ظهور قواعد اللغة وأحكامها، وتبرير تلك القواعد في سبيل الوصول إلى هدف اللغة العربية الأسمى، وهو حفظ القرآن الكريم من اللحن، وتعليم اللغة العربية للأعاجم، وتشير الدراسات اللغوية القديمة منها والحديثة إلى أنّ أول عهد للعلل ظهر على يدي ابن أبي إسحاق الحضرمي، ثم الخليل، فقد قيل: إنّ أبا إسحاق الحضرمي «أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل»¹، كما أنّ الزجاجي الذي ينسب إليه ظهور التعليل يعترف بنفسه بأنّ الخليل قبله. أشار إلى العلل حينما سُئل «عن العلل التي يعتلّ بها في النحو فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: «إنّ العرب نطقت على سجيبتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقلها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنّه علّة لما علته منه فإن أكن أصبت العلّة فهو الذي التمسست. وإن تكن هناك علّة له فمتلّي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبه النظام والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيتها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا وليسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجانز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجانز أن يكون فعله لغير تلك العلّة إلا أنّ ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علّة لذلك فإن سنخ لغيري علّة لما علته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها»²، فمن كلام الخليل هذا نلمس جانباً من التعليل الذي يرجعه ابن أحمد الفراهيدي إلى الذات المميزة، وإلى النظرة الخاصة.

غير أنّ أول بادرة في الكشف عن العلل، نراها بين طيات كتاب الإيضاح للزجاجي، الذي زعم أنّه لم ير «كتاباً إلى هذه الغاية مفرداً في علل النحو»³. إلا أنّ اللافت للنظر، هو أنّ المتصفح للكتاب يجده يتحدّث عن أمور أخرى كذلك كأقسام الكلام، وتحديد الاسم والفعل والحرف، ومعرفة حدّ الاسم والفعل والحرف، وجدلية اشتقاق الفعل من الاسم، أو العكس وهلمّ جراً من المسائل التي تتأى عن العلّة، ولقد أدركنا من خلال كلام محقق كتاب الإيضاح السيد مازن المبارك أنّ هدف وغاية الكتاب ليست هي التي ذكرها الزجاجي فقط، بل تتعدى ذلك إلى «تقريب النحو من الفهم وتيسير الوقوف على أسرارها، [و] تبيان قيمة النحو، وضرورة إتقانه والدفاع عن الإعراب»⁴.

وبعد أكثر من نصف قرن من الزمن، ظهرت أفكار جديدة، وتقسيمات أخرى، كان صاحبها هو أبو الفتح عثمان ابن جنّي في كتابه الخصائص، حيث أفاض فيها، وصنّفها، وانفرد باتباع «منهج الفقهاء في استنباط العلل»⁵، حتى عُدّ أول من فصل فيها، وخصّها بمباحث ليست بالقليلة، وحسبنا ههنا أن نلخص تلك النظريات في دراسة لفكر ابن جنّي، ونظرته للعلّة النحوية من خلال مصطلحاته وتسمياته التي وظفها في دراساته للتعليل، ليتسنى للقارئ الكريم أن يتعرّف على بعض تلك المصطلحات التي استعملها ابن جنّي، بوصفها تنظيراً في هذا المجال، وذلك من خلال مُصنّفه الخصائص.

وقبل أن نرى كل ذلك، لا ضير أن نلقي نظرة على تعريف العلة في اللغة وفي اصطلاح اللغويين والنحاة.

فالعلة لغة: «المرضُ عِلٌّ يَعْلُ وَاغْتَلَّ أَي مَرِضَ فَهُوَ عَائِلٌ... وَاغْتَلَّ عَلَيْهِ بَعْلَةٌ وَاغْتَلَّهُ إِذَا اغْتَأَقَهُ أَمْرٌ... وَالْعِلَّةُ الْحَدُّثُ يَشْغُلُ صَاحِبَهُ عَنْ حَاجَتِهِ، كَأَنَّ تِلْكَ الْعِلَّةَ صَارَتْ شُغْلًا ثَانِيًا مَنَعَهُ عَنْ شُغْلِهِ الْأَوَّلِ... وَهَذَا عِلَّةٌ لِهَذَا أَي سَبَبٌ»⁶، فالعلل ثلاثة: إذن المرض والإعاقة والشاغل عن الحاجة والسبب. أما اصطلاحاً فهي «ما يجب به الحكم... وقد يراد بالعلة المؤثر»⁷، والعلة عند النحاة هي كل «وصف جامع بين المقيس والمقيس عليه»⁸. وعلى الرغم من تلك الجهود المبذولة، والتي أشرنا إليها في بداية حديثنا عن العلة، إلا أن الدارسين يذهبون إلى أن أهم تأليف اتسم بالشمول والتوسع، والدراسة الدقيقة والمفصلة، تعود إلى ابن جني في كتابه الخصائص، «فقد أحاط بالعلة من جميع نواحيها ولم يترك فيها شاردة ولا واردة إلا عرض لها بعمق ونفاذ بصيرة»⁹، فقد شغلت العلة الجزء الأكبر من اهتمام ابن جني، فقد فاق عدد الأبواب التي درّست فيها العلة الأبواب التي درّس فيها القياس، لذا فالعلة والقياس من أكثر القضايا التي ركّز عليها ابن جني في الخصائص، فقد خصّص أكبر باب من أبواب كتابه للحديث عن العلة، وهو ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية، وتعرض أثناء ذكر الفرق بين هذه العلل، إلى تعريف العلة فقال: «وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارة لوقوع الأحكام»¹⁰، وإن كان يقصد في هذا الموضوع علل الفقه؛ ويبدو أنه أول من أشار إلى هذا العمل في التفريق بين علل كل علم من العلوم التي تأثر بها في عرض أصوله النحوية، والأنواع الثلاثة هي:

العلة الفقهية: قال «وهي أعلام وأمارة لوقوع الأحكام ووجوه الحكمة فيها خفية عن غير بداية الصفحة لنا»¹¹، كترتيب مناسك الحج وكذا فرائض الطهور والصلاة لم جعلت خمس في اليوم واللييلة؟ وما حال الحكمة والمصلحة فيها.

العلة النحوية: علل النحويين تختلف عن علل الفقهاء، «ذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بتقل الحال أو خفتها على النفس»¹²، فهو يرى أن علة النحويين ظاهرة تناس لها النفس، وذلك أنها تدل على الحقيقة التي يجب أن يكون عليها الكلام العربي كعلة رفع الفاعل ونصب المفعول للفرق بينهما، وأن لا سبيل لعكس الحال لأنّ فعلهم هذا أحزم، «وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعول لكثرتة وذلك ليقف في كلامهم ما يستقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون»¹³، فهي علل تجلّي حقيقة الكلام العربي.

العلة الكلامية: وهي أقرب إلى علل النحويين، تعتمد على البراهين العقلية¹⁴.

وفي الباب نفسه نجد يقسم العلة إلى ضربين:

1- قسم واجب لا بد للطبع منه، يسميها (العلة البرهانية) كقلب الألف وواو للضمّة وياء للكسرة قبلها نحو: سائر: سُوَيْرٌ أَمَا الْبَاءُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ: قِرطاس: قُرَيْطِيسٌ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ تَقَعَ الْأَلْفُ السَّاكِنَةَ بَعْدَ الْكِسْرَةِ وَلَا الضَّمَّةَ، فَقَلْبُ الْأَلْفِ عَلَى هَذَا الْحَدِّ عِلَّتُهُ الْكِسْرَةُ وَالضَّمَّةُ قَبْلُهَا.

2- قسم يمكن تحمله إلا أنه على تجسّم واستكراه له، مثل قلب واو عصفور ونحوه ياءً إذا انكسر ما قبلها نحو: عَصْفِيرٌ وَعَصَافِيرٌ مَعَ الْإِمْكَانِ مِنْ تَصْحِيحِ الْوَاوِ بَعْدَ الْكِسْرَةِ عَلَى مَشْفَةِ فِتْقُولِ عَصْفِيرٍ وَعَصَافِيرٍ، وَهَاتَانِ الْعِلَّتَانِ تَقَابَلَا أَنْوَاعَ الْعِلَلِ عِنْدَ الزَّجَاجِيِّ (التعليمية والقياسية والجدلية) من حيث القبول والرفض، إلا أن ابن جني جعلها واجبة (برهانية) ومُتَحَمَّلة¹⁵، فهو هنا يسير على خطى الزجاجي في تقسيم العلل إلى ما لا بد منه، وهي القسم الأول، وأخرى ليست ضرورية ومفضية إلى الجدل فقط، وهي التي تفتن النحاة القدامى في تسميتها، وهي التي طعن فيها النحاة المتأخرون.

تخصيص العلل:

وتخصيص العلة «هو تخلف الحكم عن الوصف المدعى عليه في بعض الصور لمانع»¹⁶، أو أن يتخلف الحكم مع وجود العلة¹⁷.

فيرى ابن جني أن علل النحويين مثل علل الفقه، يجري معظمها مجرى التخفيف، ويرى أنها علل تتميز بالتخصيص، ولو أراد أحد نقضها لكان ذلك ممكناً، وإن كان مخالفاً للقياس؛ أي أن هذه العلل ليست مطلقة بل مقيدة، حتى لا يقدح فيها إذا خرجت وتخلّفت عن معلولها، ويضرب ابن جني

أمثلة على ذلك فيقول: «ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء ميزان وميعاد لقدرت على ذلك فقلت موزان وموعاد... وكذلك لو نصبت الفاعل ورفعت المفعول، أو ألغيت العوامل من الجواز والنواصب والجوازم لكنت مقتدرأ على النطق بذلك، وإن نفى القياس تلك الحال»¹⁸، ويرى أن علل المتكلمين ليست كذلك؛ لأن إجتماع السواد والبياض في محل واحد ممتنع لا مستكره، وكون الجسم متحركاً ساكناً في حال واحد فاسد، ويخلص ابن جني من هذا إلى تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين، وإن تقدمت علل المتفقهين¹⁹، وإن عدم تخصيص العلة يؤدي إلى القدح بها وانتفاضها²⁰، وفسادها، وهذا المصطلح مستعار من أصول الفقه²¹.

الاحتياط في العلة:

والاحتياط «هو فعل ما يتمكن به من إزالة الشك. وقيل: التحفظ والاحتراز من الوجوه لئلا يقع في مكروه... وقيل: هو الأخذ بالأوثق من جميع الجهات»²²، ويريد به ابن جني أن القائل اضطر إلى تخصيص العلل، لأنه لم يحتط في وصف العلة، ولو قدم الاحتياط فيها لأمن الاعتذار بتخصيصها وذلك عند قوله في علة قلب الواو والياء ألفاً إن الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلها قلبتا ألفين نحو: قام وباع، لكن يقال له قد صحنا في نحو غزوا ورميا، فكان المعلن لم يحتط، ويقول ابن جني وإنما الأصل «أن نقول في علة قلب الواو والياء ألفاً أنهما متى تحركتا حركة لازمة وانفتح ما قبلها وعري الموضع من اللبس أو أن يكون في معنى ما لا بد من صحة الواو والياء فيه أو أن يخرج على الصحة منبهة على أصل بابيه فإنهما يقلبان ألفاً»²³.

العلة الموجبة والعلة المجوزة:

وهما مصطلحان استخدما في التعبير عن أنواع العلة باعتبار آخر لدى ابن جني، وعقد لهما باباً للفرق بينهما:

العلة الموجبة: وهي العلل الواجبة الحكم المستنبطة من كلام العرب، ولا مناص من الخروج عنها، مثل وجوب رفع الفاعل ونصب المفعول وجرّ المضاف²⁴، «فعل هذه الداعية إليها موجبة لها غير مقتصرة بها على تجويزها وعلى هذا مقاد كلام العرب»²⁵.

العلة المجوزة: وهي العلل التي تؤدي إلى التخيير بين حكمين نحويين أو أكثر، وتجزئ الوجهين أو الثلاثة، فهي مجوزة لوجه غير نافية لغيره نحو: قلب واو (وَقُنْتُ) همزة أي إلى (أَقُنْتُ)، فيقول ابن جني: «أن الواو انضمت ضمماً لازماً وأنت مع هذا تجيز ظهورها واواً غير مبدلة، فتقول (وَقُنْتُ) فهذه علة الجواز إذ لا علة الوجوب»²⁶. ومن ذلك، الأسباب الداعية للإمالة²⁷، هي أيضاً علة جواز²⁸، فضلاً على أن ابن جني يفرق بين مصطلحي العلة والسبب، فيسمي العلة المجوزة سبباً، والعلة الموجبة علةً.

العلة وعلة العلة وتتميم العلة:

فالعلة وعلة العلة هو عنوان باب عقده ابن جني، وأصل مصطلح (علة العلة) لابن السراج²⁹، وقد مثل لذلك برفع الفاعل في السؤال عن علة رفعه، فيقال ارتفع بفعله فإن قيل: ولم صار الفاعل مرفوعاً؟ فهذا سؤال عن علة العلة، أما ابن جني فيسميها شرحاً وتفسيراً وتتميماً للعلة، وإن تسمية ابن السراج، إنما هي تجوز في اللفظ، وكان يجب على المجيب عند ما سئل لم ارتفع الفاعل أن يجيب بقوله: «إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه فكان مغنياً عن قوله: إنما ارتفع بفعله... وكان يجب على ما رتبته أبو بكر أن تكون هنا علة وعلة العلة وعلة العلة»³⁰.

الدور:

الدور لغة يدل على إحداق الشيء بالشيء من حواليه: يقال دار يدور دوراً³¹.

أما اصطلاحاً فيظهر أنّ ابن جني قد وَظَّفَهُ بمفهومين اثنين، أحدهما يتفق ومفهوم المتكلمين والصوفيين³²، بينما يتفق الثاني مع مفهوم الفقهاء، فالمفهوم الأول عقد له ابن جني باباً سماه (في دور الاعتلال)، ويصف هذا المفهوم فيقول: «ذهب محمد بن يزيد [المبرد ت 285هـ] في وجوب إسكان اللام في نحو ضربين وضربت إلى أنّه لحركة ما بعده من الضمير يعني مع الحركتين قبل، وذهب أيضاً في حركة الضمير من نحو هذا إنّما وجبت لسكون ما قبله، ففارة اعتلّ لهذا بهذا، ثم دار تارة أخرى فاعتلّ لهذا بهذا»³³؛ أي يعللّ سكون الباء بحركة الضمير (الفتحة) لكي لا يتوالى ثلاث حركات، ثم يعللّ حركة الضمير بالسكون على الباء التي قبلها، فالدور إذن «هو توقف كل واحد من الشيين على الآخر»³⁴، أو كما لمّح ابن جني إلى أنّه تارة يعتلّ للأول بالثاني ثم يدور تارة أخرى فيعتلّ للثاني بالأول، وبالرغم من هذا فقد عدّ ابن جني مذهب المبرد شنيع الظاهر، ثم نراه يستخدم المصطلح في باب (الدور والوقوف منه على أول رتبة) وينسبه إلى أبي حنيفة، مما يدلّ على أنّ المصطلح فقهي، «وذلك أن تؤدي الصنعة إلى حكم ما مثله مما يقضي التغيير فإن أنت غيرت صرت أيضاً إلى مراجعة مثل ما منه هربت فإذا حصلت على هذا وجب أن تقيم على أول رتبة ولا تتكلف عناء ولا مشقة»³⁵، أي أن يؤدي بك تصريف الكلمة الواحدة عبر مراحل إلى حالتها الأولى، ومثّل لذلك (بقيوت) إذا أردت أن تبني منها مثل رسالة، «فتقول في التذكير: قواء وعلى التأنيت قواوة» أما في جمعها فتقول قواو، «فتجمع بين واوين مكتنفتي ألف التكسير ولا حاجز بين الأخيرة وبين الطرف، وأما وزن (قواوة) فهو (فعالة) من القوة فإنّ الأصل فيها بالهمز: قواء ثم يلزمك ثانياً أن تبذل من هذه الهمزة الواو»³⁶، وهكذا إلى ما لا غاية منه من الإبدال الذي يرجع صاحبه إلى أول رتبة انطلق منها، وهو كما نرى يختلف عن المعنى الأول في (دور الاعتلال)، ولقد فرّق بينهما النجار في هامش الخصائص، كما أنّه فرّق بين الدور والدوران اللذين التبسا على العلماء ظناً منهم أنّهما واحد³⁷، كما أنّ هناك مصطلحات أخرى وردت عند ابن جني لا يسمح المجال للتفصيل فيها جميعاً، منها إدراج العلة واختصارها، وحكم المعلول بعليتين، والعلة الواقعة غير المتعدية، والعلة غير المستحكمة³⁸، ولم يتعرّض ابن جني لمسالك العلة كما جاءت عند السيوطي، ويبدو أنّه أشار إلى مصطلح من مصطلحاتها، وهو التقسيم، وهو مصطلح فقهي ورد في مسالك العلة عند الفقهاء التي يسمونها أضرب إثبات العلة بالاستنباط³⁹، وجعل ابن جني المصطلح في باب أسماء "باب في الاقتصار في التقسيم على ما يقرب ويحسن لا على ما يبعد ويقبح"، «وذلك كأن تقسم نحو: مروان إلى ما يحتمل حاله من التمثيل له فتقول لا يخلو من أن يكون فعلاً أو مفعلاً أو فعوالاً»⁴⁰، ثم يستقرّ على مثال واحد بعد إقصاء كلّ الأمثلة المحتملة الأخرى، وقد تسمى العلة السبب كما لاحظنا فيما سبق، ويسميتها الأنباري الجامع أيضاً⁴¹.

كما يشير في هذا الباب إلى مصطلح آخر، وهو تعارض العلل، والتعارض من اعترَضَ ويقال: اعترض في الأمر فلان إذا أدخل نفسه فيه... وعارضتُ فلاناً في السير إذا سرت حباله، وعارضته مثل ما صنع إذا أتيت إليه مثل ما أتى إليك ومنه اشتقت المَعَارِضَةُ⁴²، وجعل ابن جني تعارض العلل موضعين «أحدهما الحكم الواحد تتجاذب كونه العلتان أو أكثر»⁴³ نحو: كرفع المبتدأ فيعمل لرفعه بالابتداء، أمّا الكوفيون فيرفعونه إما بالخبر وإما بما يعود عليه من ذكر فهناك حكم واحد تتنازع علتان، أمّا الموضع الثاني، هو «الحكمان المختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان»⁴⁴ نحو: أعمال «أهل الحجاز ما النافية للحال وترك بني تميم إعمالها وإجرائهم إيّاها مجرى (هل) ونحوها مما لا يعمل»⁴⁵ فاقترض ذلك علتان مختلفتان.

إنّنا لاحظنا من خلال هذه الصفحات مدى اعتناء ابن جني بالتعليل، فتوسّع فيه وعقد له أبواباً كثيرة، فاقت أبواب السماع والقياس، حتّى تكاد تكون أصلاً من أصوله، وبذلك عدّ أوّل من فصل فيها، كما لاحظنا أيضاً أنّ دراسته هذه في مجال العلة هو انعكاس لتأثره بعلم الكلام، ويظهر هذا- خاصةً- من خلال مصطلحي العلة الموجبة والعلة المجوزة، وطريقة التفريق بينهما، وكذا تفريقه بين العلة والسبب.

الإحالات

- 1- طقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي ج 1
- 2- الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تح مازن المبارك دار العروبة القاهرة ،ص66
- 3- المصدر نفسه ص38
- 4- المصدر نفسه ص15
- 5- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدامى والمحدثين لحسن خميس الملح، دار الشروق عمان الأردن، ط1، 2000م
- 6- لسان العرب لابن منظور مادة (علل) تح عامر أحمد حيدر دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1424هـ 2003م، ج562/11
- 7- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي تح عدنان درويش محمد المصري مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، 1419هـ 2004م، ص620، 621
- 8- خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري لسعود بن غازي أبو تاكي دار غريب القاهرة، ط1، 1425هـ 2004م، ص336
- 9- أصول النحو دراسة في فكر الأنباري لمحمد سالم صالح دار السلام القاهرة ط1، 1427هـ 2006م
- 10- الخصائص لابن جني تح النجار، ج48/1 وينظر هامش ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، بين علماء اللغة القدامى والمحدثين
لعبد الفتاح حسن على البجة دار الفكر عمان الأردن، ط1، 1419هـ 1998م، ص93
- 11- الخصائص 48/1
- 12- المصدر نفسه 48/1
- 13- المصدر نفسه 49/1
- 14- ينظر المصدر نفسه 87/1، ونظرية التعليل في النحو العربي بين القدامى والمحدثين، ص68
- 15- ينظر الخصائص 88/1، وينظر خصائص التأليف النحوي، ص341
- 16- التعريفات للجرجاني، تح مصطفى أبو يعقوب مؤسسة الحسن الدار البيضاء المغرب ط1، 1427هـ 2006م، ص36
- 17- ينظر هامش الخصائص 144/1
- 18- المصدر نفسه 145/1
- 19- المصدر نفسه 145/1
- 20- المصدر نفسه 150/1
- 21- ينظر هامش المصدر نفسه 144/1
- 22- الكليات، ص56
- 23- الخصائص 146، 147/1
- 24- ينظر نظرية التعليل في النحو العربي، ص66، 107
- 25- الخصائص 164/1
- 26- المصدر نفسه 164/1، 165
- 27- ينظر تعريف الإمامة وأسبابها في الإتيان في علوم القرآن للسيوطي تأليف القاضي أبو بكر الباقلائي دار المعرفة بيروت
ط1398، 4هـ 1978م، ج120/1، وشرح ابن عقيل تح، محي الدين، ج2، ص478 وما بعدها.
- 28- الخصائص 164، 165/1
- 29- ينظر الأصول في النحو لابن السراج تح عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة بيروت ط4، 1420هـ 1999م، ج35/1
- 30- الخصائص 173/1
- 31- مقاييس اللغة لأحمد ابن فارس تح شهاب الدين أبو عمرو دار الفكر بيروت ط2، 1418هـ 1998م، ص369
- 32- ينظر كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد علي التهانوي تح علي دروج مكتبة لبنان ناشرون بيروت، ط1، 1996م، ج811/1
- 33- الخصائص 183/1
- 34- الكليات ص447
- 35- الخصائص 208/1
- 36- المصدر نفسه 209/1
- 37- ينظر التفريق بين معنى الدور عند ابن جني في هامش الخصائص 208/1، والتفريق بين الدور و الدوران في هامش الكتاب
نفسه 183/1

- 38-ينظر الخصائص/1 169 174 181
39-مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر ص445،والاقتراح في أصول النحو للسيوطي،تح حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل
الجريسي،القاهرة،ط2، 1422هـ-2001م،ص195
40-ينظر الخصائص/3 67
41-ينظر أصول النحو دراسة في فكر الأنباري،ص333
42-المقاييس ص755
43-الخصائص/1 166
44-ينظر المصدر نفسه 167/1
45-المصدر نفسه 167/1